

Distr.: General  
25 January 2013  
Arabic  
Original: English

## المجلس الاقتصادي والاجتماعي



### منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات الدورة العاشرة

اسطنبول، تركيا، ٨-١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣  
البند ٧ من جدول الأعمال المؤقت\*  
الحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين

### الغابات والتنمية الاقتصادية

### ورقة مناقشة قدمتها الفئات الرئيسية

موجز

يجب أن يتحقق عدد من الشروط المسبقة لكي يتمكن المجتمع المدني من تقديم أكبر قدر من المساهمة في تحسين سبل المعيشة ووقف إزالة الغابات وتدهورها، عن طريق تنمية اقتصادية مستدامة قائمة على الغابات، بناء على أسس اجتماعية وبيئية متينة. وتشمل تلك الشروط ما يلي:

- الاعتراف بالإسهام الحالي للغابات الطبيعية في إعاشة المجتمعات المحلية، وهو إسهام هام قلما يُقدر حق قدره؛ وهذا الاعتراف شرط مسبق لزيادة قيمة الغابات الطبيعية وتعميم فائدتها.
- الاعتراف بحق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية والأسر في استخدام الغابات وإدارتها والعناية بها، باعتبار ذلك نقطة الانطلاق لأي عملية تنمية اقتصادية مستدامة قائمة على الغابات.

\* E/CN.18/2013/1



الرجاء إعادة استعمال الورق

200213 150213 13-21807 (A)



- الاعتراف بالمعارف التقليدية وإدماجها وزيادة الاستثمار في البحوث العلمية.
  - زيادة الاستثمار في التعليم والتدريب وبناء القدرات لجميع الفئات الرئيسية وسائر أصحاب المصلحة؛ وزيادة وعي سكان المناطق الحضرية بقيمة الغابات.
  - تحقيق العدالة فيما يتعلق بوصول المجتمعات المحلية وصغار الملاك إلى الأسواق وتقاسم الفوائد.
  - إقامة الشبكات والجمعيات والشراكات وتعزيزها لصالح طائفة من أصحاب المصلحة.
  - تحقيق زيادة كبيرة في مشاركة الفئات الرئيسية في عمليات صنع القرار على جميع المستويات، من المجتمع المحلي إلى المحافل الدولية.
  - وضع منظور شامل لعدة قطاعات في مجال تنمية الغابات وحمايتها.
- تتسم هذه الشروط المسبقة بأهمية بالغة في تعزيز عمليات التنمية الاقتصادية المستدامة القائمة على الغابات وكفالة استدامتها. وهناك عدد من الأمثلة التي تدل على أن الوفاء بهذه الشروط يسمح بتحقيق نتائج تبعث على الإعجاب.

## أولاً - مقدمة

١ - تنطوي عبارة "التنمية الاقتصادية" على العديد من المعاني، فمثلاً يمكن اعتبار أنهما مجرد زيادة في الناتج المحلي الإجمالي. ويركز التعريف الذي اعتمده الفئات الرئيسية على تحقيق تحسينات في سبل المعيشة لصالح جميع أفراد المجتمع، ولا سيما الفقراء وذوو الدخل المتواضع؛ والتحسينات التي تنجم عن نوع التنمية الاقتصادية الذي تفضله الفئات الرئيسية هي تحسينات مستدامة ومتعاضدة وتبلغ ذروتها عندما تشارك فيها جميع شرائح المجتمع مشاركة كاملة. وفي حالة التنمية القائمة على الغابات، يعني ذلك على وجه الخصوص الأشخاص الذين يعيشون ويعملون في الغابات أو بالقرب منها. وللحكومات دور حاسم في كفالة تحقق الشروط المسبقة الضرورية، وهي السياسات الداعمة التي تتطلبها الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وصغار الملاك والنساء والشبان والعمال والباحثون، وتتيح لهم المشاركة في عملية دينامية لتحسين مستويات المعيشة بطريقة تحمي المتطلبات الاجتماعية والبيئية للبقاء على المدى البعيد. وتسعى هذه الورقة إلى تحديد الشروط المسبقة التي تتطلبها الفئات الرئيسية، وهي: النساء والأطفال والشبان، والشعوب الأصلية، والمنظمات غير الحكومية، والعمال والنقابات العمالية، والأوساط العلمية والتكنولوجية، والمزارعون وصغار ملاك الغابات (بما في ذلك المنظمات الخيرية للمجتمعات المحلية). وقد أصبح مفهوم "العوامل الاجتماعية المؤثرة في الصحة" مستخدماً على نطاق واسع. وستحدد هذه الورقة العوامل الاجتماعية والسياسية المؤثرة في التنمية الاقتصادية المستدامة القائمة على الغابات، من أجل تقاسم الفوائد على نطاق واسع وتعزيز حماية الغابات وفعاليتها نظماً الإيكولوجية.

## ثانياً - بيان المشكلة

٢ - الغابات مصدر ثروة طائلة وتسهم في إعاشة أكثر من ١,٥ بليون شخص يعيشون في الغابات أو بالقرب منها. وعلى الرغم مما تنطوي عليه الغابات من ثروات بطبيعتها، لا يزال الفقر يشكل تحدياً في العديد من المناطق الريفية التي توجد فيها. ويقدر بأن ٧٠ في المائة من سكان المناطق المدارية بأفريقيا وجنوب آسيا الذين يقل دخلهم عن دولار واحد في اليوم يعيشون في المناطق الريفية. وبالنسبة لهؤلاء السكان، لا يقتصر الأمر على عدم تحقق ما للغابات من إمكانات كامنة للتخفيف من حدة الفقر، بل وكذلك تؤدي إزالة الغابات وتدهورها في كثير من الأحيان إلى تفاقم حالة الفقر التي يعيشونها. ويتضرر الأطفال والشبان بصورة خاصة من فقدان الغابات لأنه كثيراً ما يؤدي إلى زيادة ندرة الموارد اللازمة لتلبية الاحتياجات الأساسية، ويسهم في اشتداد البطالة والفقر السائدين ضمن فئتهم العمرية.

وسيشند الضغط على الغابات إلى حد كبير بسبب الزيادة المتوقعة في عدد سكان العالم، مما يؤدي بدوره إلى تزايد عدد الفقراء. وتظل الجهود العالمية الحالية دون المستوى اللازم لعكس هذه الاتجاهات غير المرغوب فيها.

### إزالة الغابات والمزارع الأحادية المحصول

٣ - يصف التقييم العالمي للموارد الحرجية الذي أجرته منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة في عام ٢٠١٠ فقدان الغابات الأولية التي تشكل مصدر الرزق الرئيسي وتوفر خدمات بالغة الأهمية للنظم الإيكولوجية. وتستمر هذه الأزمة الحرجية العالمية بلا هوادة على الرغم من الحوار العالمي بشأن السياسات الحرجية الذي دام أكثر من ٢٠ عاماً ضمن الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات، والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات، ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، والمناقشات التي جرت بصورة موازية في إطار صكوك ملزمة قانوناً مثل اتفاقية التنوع البيولوجي، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والاتفاق الدولي للأخشاب المدارية.

٤ - وليس من الميسور الحصول على تقييمات كمية شاملة ومتسقة لإزالة الغابات في أغلب بلدان المناطق المدارية. ومع ذلك فمن المتفق عليه أن الغابات تُفقد على نطاق واسع. والأسباب الرئيسية لفقدان الغابات هي تحويل مساحات شاسعة من الأراضي لأغراض الزراعة، وزرع المحاصيل غير المستدامة، وضغوط السكان والتعمير، واستغلال المعادن والتعدين. فعلى سبيل المثال يحدد مقترح غانا للتأهب للحد من الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها العوامل الرئيسية المسببة لإزالة الغابات وتدهورها كما يلي: التوسع الزراعي (٥٠ في المائة)، قطع الأخشاب غير المستدام (٣٥ في المائة)، النمو السكاني وتطوير الهياكل الأساسية (١٠ في المائة)، التعدين (٥ في المائة).

٥ - ومن الأسباب الأخرى لفقدان الغابات وتدهورها الممارسة المتفشية المتمثلة في الاستعاضة عن الغابات الأولية الطبيعية وغيرها من النظم الإيكولوجية الطبيعية بمزارع واسعة للأشجار أحادية المحاصيل. وهذه المزارع، المنشأة وفقاً لأهداف اقتصادية ضيقة المفهوم، تسمى خطأً بـ "الغابات المزروعة"، استناداً إلى الافتراض الخاطئ بأن الغابات يمكن استبدالها بمزارع اصطناعية. ويستمر التوسع في إنشاء مزارع شاسعة للأشجار أحادية المحاصيل في أرجاء العالم، يبرره فهم خاطئ لطبيعة الغابات، وهو يمثل تهديداً هائلاً لآخر ما يتبقى من غابات طبيعية. ويجب تغيير هذا النموذج إذا أريد إنقاذ آخر ما تبقى من النظم الإيكولوجية للغابات الطبيعية. وينبغي السعي ضمن جهود إعادة غرس الغابات لاستعادة الخصائص الطبيعية للغابات ووظائفها الإيكولوجية، باستخدام المعارف العلمية والتقليدية السليمة.

وستلقى مقترحات العمل الهادفة إلى حل هذه المشكلة مباشرة أقوى التأييد من كثير من الفئات الرئيسية.

٦ - وتركز اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ على تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية، كمساهمة في التخفيف من آثار تغير المناخ. وثمة اعتراف متزايد بأن السياسات الرامية إلى تخفيض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهورها في البلدان النامية يمكن أن تترتب عليها آثار سلبية كبيرة على حقوق الشعوب الأصلية والشعوب الأخرى المعتمدة على الغابات وهياكل حوكمتها. وقد يؤدي التوصل إلى اتفاق بشأن هذا التخفيض إلى زيادة كبيرة في التدفقات المالية المكرسة لتنمية مزارع الأشجار أحادية المحاصيل، بما فيها الأشجار المحورة جينيا، وإلى عزل الغابات الطبيعية المتبقية لأغراض الحفظ حصراً. ومن الشواغل الرئيسية فيما يتعلق بالحقوق والعدالة الخطر المتمثل في عدم تقاسم فوائد وتكاليف المبادرات ذات الصلة بهذا التخفيض بصورة عادلة مع الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية المسؤولة تاريخياً عن حفظ مساحات واسعة من الغابات وغيرها من النظم الإيكولوجية الغنية بالكربون واستخدامها المستدام.

#### الانتقاص من قيمة الغابات عموماً ومن إسهام الاقتصادات غير النظامية واقتصادات الكفاف بصورة خاصة

٧ - يستخلص معظم الإحصاءات الرسمية عن الإسهام الاقتصادي للغابات من الأنشطة المضطلع بها في القطاع الحرجي الرسمي. وتقدر المساهمات النقدية للقطاع الرسمي بمبلغ ٣٠٠ بليون دولار سنوياً في العالم النامي. ويقدر بأن صناعة الأخشاب في أفريقيا، على سبيل المثال، تسهم بحوالي ٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتسهم هذه الصناعة بنسبة ١٠ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في ١٩ بلداً، وبنسبة ١٠ في المائة من التجارة الوطنية في ١٠ بلدان؛ وتستخدم مباشرة ما بين ٦٠٠.٠٠٠ و ١.٠٠٠.٠٠٠ شخص.

٨ - وتقدم هذه الإحصاءات صورة ناقصة جداً عن الأهمية الاقتصادية للغابات. وتؤدي المنتجات الحرجية غير الخشبية والحطب التي يتاجر بها في الأسواق غير الرسمية أو تستخدم للأغراض المعيشية أدواراً حاسمة في إعاشة المجتمعات المحلية داخل الغابات وبالقرب منها، فضلاً عن الفقراء في المناطق الحضرية. وينطوي هذا النشاط الاقتصادي في مجملته على أهمية بالغة، ولكنه غير مرئي في الغالب لكون الأسر والمجتمعات المحلية تنفذه على نطاق صغير جداً. وتؤدي النساء معظم العمل المتعلق بالمنتجات الحرجية غير الخشبية. ويسهم إغفال عملهن في إيجاد حلقة مفرغة يؤدي فيها التقليل من قيمة العمل إلى الحرمان من الحقوق وإضعاف النفوذ، كما يؤدي الحرمان من الحقوق وإضعاف النفوذ إلى التقليل من قيمة العمل.

٩ - ويجري بذل جهود متزايدة لقياس القيمة الاقتصادية للمنتجات الحرجية غير الخشبية بعناية. فعلى سبيل المثال تقدر منظمة الصحة العالمية بأن ما يبلغ ٨٠ في المائة من سكان العالم النامي يعتمدون على النباتات الطبية للحصول على الرعاية الصحية الأولية. وتبلغ قيمة السوق العالمية للأدوية العشبية حالياً ٦٠ بليون دولار سنوياً. وتؤكد النسبة المرتفعة لممارسي الطب التقليدي إلى الأطباء العاديين في أفريقيا المدارية (٩٢ طبيباً تقليدياً لكل طبيب عادي في غانا، و ١٤٩ لكل طبيب عادي في أوغندا) أهمية دور الطب التقليدي.

١٠ - وكذلك كثيراً ما يُساء قياس وفهم قيمة العديد من الخدمات التي توفرها الغابات، بما في ذلك عزل الكربون، واستخدام الموارد الجينية لتجهيز المستحضرات الصيدلانية، وحماية مستجمعات المياه، والسياحة الإيكولوجية، وقيمتها الترفيهية والروحية والثقافية.

١١ - وكثيراً ما لا تحظى بالاعتراف الكافي البلدان الصغيرة ذات الغابات الغنية، وقيمة الأشجار خارج الغابات (تخصير المناطق الحضرية والحراثة الزراعية وبساتين الفواكه والمزارع الصغيرة، والبساتين المخصصة للزينة والأغراض الروحية)، على الرغم من إسهاماتها الاقتصادية والبيئية الكبيرة.

١٢ - ونظراً لقلة فهم القيمة الحالية للغابات، فإن قدرة الغابات المستدامة الإدارة على الإسهام في الحد من الفقر يقلل من شأنها إلى حد كبير أو تُتجاهل تماماً. ويؤدي عدم الاعتراف بالقيمة الحقيقية للغابات إلى عدم العناية بإدارتها وتدني أولوية الاستثمار العام والخاص في تحسين نوعية تلك الإدارة.

### الأسباب الكامنة وراء عدم كفاية الإجراءات المتخذة

١٣ - لقد قدمت الفئات الرئيسية عدداً كبيراً من المقترحات من أجل العمل على معالجة الأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها، والمعارف الحرجية التقليدية، وحقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، ومعايير ومؤشرات الإدارة والرصد المستدامين للغابات، وتقييم تنفيذ السياسات والقوانين ذات الصلة بالإدارة المستدامة للغابات والإبلاغ عنها.

١٤ - ويمكن أن تسمح المشاركة الكاملة للمجتمع المدني في تنفيذ المقترحات بالتوصل إلى نتائج إيجابية. فمثلاً، ترى الفئات الرئيسية أن مشاركة المنظمات غير الحكومية ومنظمات الشعوب الأصلية في تنفيذ بعض مقترحات العمل التي قدمها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات كانت بناءة ومشجعة. والمقترحات المضطلع بها بمشاركة الفئات الرئيسية (بخصوص المعارف التقليدية المتصلة بالغابات والأسباب الكامنة وراء إزالة الغابات وتدهورها) هي من ضمن عدد قليل جداً من المقترحات المنفذة تنفيذاً كاملاً على الصعيد العالمي حتى الآن.

١٥ - غير أنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل في المجالات الأخرى. وعلى الرغم من الجهود العالمية المبذولة في إدارة الغابات وحفظها بصورة مستدامة، لا يزال الغطاء الحرجي يتناقص باطراد في أجزاء كثيرة من العالم. وفي حين يشكل النمو الاقتصادي ونمو السكان، بما في ذلك تزايد الهجرة من الأرياف إلى المدن، أحد الأسباب الرئيسية لهذا التناقص، فإن أزمي الغذاء والطاقة الحديثتين زادتا من حدته. ويجب التأكيد على أحد العوامل الكامنة، وهو أن الفقر في أوساط سكان الغابات ناتج في كل الأحوال تقريبا عن استغلال موارد الغابات على أيدي قوى خارجية. وكلما ازداد النجاح في تنمية الموارد كلما ازداد احتمال تدخل القوى السياسية والاقتصادية الخارجية، وتقلصت احتمالات تمكن المجتمعات المحلية من الاحتفاظ بسيطرتها على الغابات التي تعتمد عليها. ومن الضروري دراسة عملية صنع القرار، ونظام حقوق الملكية، وسبل الاستفادة من الغابات وتقاسم منافعها، فضلا عن كيفية وضع القوانين والسياسات والنظم وتطبيقها. والعامل الرئيسي الذي يعرقل العمل الفعال هو النفوذ الطاعني للمصالح الخاصة التي تسيطر على استغلال موارد الغابات، وافتقار الحكومات، الذي لا يقل خطورة، إلى الإرادة السياسية في مواقفها تجاه حفظ الغابات واستخدامها المستدام، والاتجاه المتزايد إلى الاعتماد على السوق لإيجاد الحلول في حين أن السوق مصدر العديد من المشاكل.

١٦ - وينبغي أن يبدأ حل أزمة الغابات بتنفيذ الالتزامات القائمة. وقد أعرب الكثير من الفئات الرئيسية في الماضي عن تخوفها من أن التفاوض على اتفاقية بشأن الغابات يمكن أن يؤدي بسهولة إلى انقضاء عقد آخر سدى دون اتخاذ إجراءات حاسمة لوقف ظاهرة فقدان الغابات والتغلب عليها. ولن يقدم الصك الحالي غير الملزم قانونا بشأن جميع أنواع الغابات أي إسهام ذي شأن في الوضع الراهن ما لم يعالج صراحة الأسباب التالية الكامنة وراء فقدان الغابات: عدم الاعتراف بحقوق المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية وصغار الملاك والنساء؛ أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة؛ التدفقات المالية والتجارية غير المستدامة. ولا تزال حقوق الشعوب الأصلية غير معترف بها في كثير من المناطق التي تعيش فيها هذه الشعوب، حيث يجري قطع الأخشاب في غاباتها التقليدية دون موافقتها الحرة والمسبقة والمستنيرة. ومن الأمثلة الحديثة على ذلك تجربة الشعوب الأصلية في جزيرة يامدينا. ويساور الفئات الأصلية قلق عميق إزاء عدم اتخاذ أية إجراءات من طرف الجهات الفاعلة الرئيسية، بما فيها الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والقطاع الخاص، من أجل وضع حد للمعدل الحالي المخيف لإزالة الغابات وتدهورها.

## الحاجة الملحة إلى منظور شامل لعدة قطاعات

١٧ - يسهم الكثير من الوكالات الحكومية والخاصة المعنية بكثير من القضايا التي تعتبر منفصلة عن الغابات في أسباب تدهور الغابات وفقدانها، كما تجني فوائد الإدارة المستدامة للغابات، ومن هذه القضايا: الأمن الغذائي والزراعة، ومياه الشرب (في العديد من مدن العالم)، والتعدين، والطاقة، والتنمية الحضرية والصناعية، والنقل. ويصعب في كثير من الأحيان تلخيص البيانات المتعلقة بأثر استخدام الأراضي وغيرها من البيانات الواردة من عدة قطاعات من أجل تحليلها وتعميق فهم العلاقات بين القطاعات. وثمة حاجة ملحة إلى عمليات لوضع سياسات مشتركة بين المؤسسات وشاملة لعدة قطاعات لتقليل وتفادي ما للزراعة والتعدين وتطوير الهياكل الأساسية من آثار على الغابات.

١٨ - وسيركز المرفق الجديد المعني بالغابات والمزارع الذي تستضيفه منظمة الأغذية والزراعة في جزء من مهامه على تشجيع العمليات الشاملة لعدة قطاعات.

### أمثلة إيجابية

١٩ - يرى الكثيرون أن التنمية الاقتصادية المستدامة الهادفة إلى تحسين المعيشة، والقائمة على الغابات وحمايتها، هي تنمية تنطوي على هدفين متناقضين. ووفقا لهذا الرأي فإن تحقيق الهدفين ينطوي على خيارات مؤلمة وبدائل صعبة. فحماية الغابات تعني حمايتها من سكان الريف وتحسين معيشة الناس يعني إبعادهم عن الغابة. وتعتبر الفئات الرئيسية أن هذه وجهة نظر خاطئة وتسهم بحد ذاتها مباشرة في فقدان الغابات وفي استمرار الفقر في العديد من المجتمعات المحلية التي تعتمد على الغابات. وهي وجهة نظر تخلط بين الأسباب والآثار، وبالتالي تجعل من الصعب وضع إطار للسياسات يحدد الشروط المسبقة الأساسية ويعالجها على الوجه الصحيح. وتؤدي إلى سياسات مفككة ومكلفة التنفيذ وتترتب عليها نتائج عكسية في جميع الحالات تقريبا بالنسبة للغابات والمجتمعات المحلية على حد سواء.

٢٠ - وقد أظهرت مشاريع الإدارة المستدامة للغابات وإعادة زرعها التي تركز على حفظ وإصلاح الأراضي المتدهورة وغرس الغابات في طائفة من البلدان أن هذا الانتقاد لا يستند إلى نظرية ساذجة. وتدلل التجربة الفعلية في عدد متزايد من البلدان على أن من الممكن، في حالة الغابات التي تديرها المجتمعات المحلية أو الأسر أو الشعوب الأصلية، زيادة الغطاء الحرجي وحماية الغابات القائمة وتوسيع نطاق النشاط الاقتصادي بدرجة كبيرة وتحسين سبل المعيشة في نفس الوقت، عن طريق إنتاج المنتجات والخدمات الحرجية واستهلاكها وبيعها، إذا وضعت السياسات الملائمة.

٢١ - والنجاحات التي تحققت مؤخرا في الصين ونيبال، فيما يختص بالتغلب على فقدان الغطاء الحرجي وتعزيز حماية الغابات الطبيعية وتحسين سبل المعيشة، تؤكد سلامة وجهة نظرنا وتبين بوضوح الإمكانيات الهائلة للمشاريع الحرجية في تحقيق التنمية الاقتصادية وحماية البيئة على حد سواء. أما التاريخ الأطول للتجارب المتزامنة في بلدان الشمال الأوروبي فثبتت استدامة مجموعة من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية على المدى الطويل وعلى مدى عدة أجيال.

### الشروط المسبقة

٢٢ - اعترف المشاركون في مؤتمر قمة الألفية لعام ٢٠٠٠، الذي وضعت خلاله الأهداف الإنمائية للألفية، بأن الإدارة المستدامة للغابات والتنمية المستدامة مرتبطان ارتباطا وثيقا. ولكي تسهم الغابات بفعالية في تخفيف حدة الفقر وفي التنمية الاقتصادية، يتعين الوفاء بعدد من الشروط المسبقة التي تقوم عليها الإدارة المستدامة للغابات.

٢٣ - وهناك عدد من الشروط المسبقة العامة التي لا بد من تحقيقها في الأمثلة الإيجابية للتنمية الاقتصادية التي تحمي الغابات، وهي:

(أ) اعتراف الحكومات اعترافا واضحا بحقوق المجتمعات المحلية وصغار الملاك والشعوب الأصلية ومسؤولياتهم في مجال حيازة الغابات وملكيته، وقيام الحكومات بإعمال تلك الحقوق والمسؤوليات؛

(ب) إتاحة الوصول إلى أسواق المنتجات والخدمات الحرجية للمجتمعات المحلية وصغار الملاك بشروط عادلة؛

(ج) إتاحة خدمات تعليم وتدريب جيدة للمنظمات الحرجية التابعة للمجتمع المحلي والأسر على أساس مستمر؛

(د) قيام المجتمعات المحلية والأسر بإنشاء جمعيات واتحادات جمعيات فعالة تعترف بها الحكومات والشركاء ذوو الأهمية.

٢٤ - وقد أجرت منظمة الحوار المتعلق بالغابات<sup>(١)</sup> في منشورها دليل الاستثمار في الغابات الخاضعة للرقابة المحلية تحليلا تفصيليا لهذه الشروط المسبقة، والنتائج المحققة عن طريق تنفيذها بنجاح، والاستراتيجيات التي ستنبني على تلك النجاحات. وسيعالج مرفق الغابات والمزارع

(١) يمكن الاطلاع على معلومات عن منظمة الحوار المتعلق بالغابات في الموقع

<http://environment.yale.edu/tfd/>

بعض هذه المسائل. وعندما تتحقق هذه الشروط المسبقة تتمكن المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية والأسر من صغار الملاك من ممارسة تخطيط سليم وطويل الأمد للإدارة، على نحو يثمر في نفس الوقت مجموعة واسعة النطاق من الفوائد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للأسرة والمجتمع المحلي والمجتمع برمته.

٢٥ - وينبغي أن تأخذ هذه الشروط المسبقة في اعتبارها الوضع الخاص للمرأة. فالنساء الريفيات من الشعوب الأصلية هن المستخدمات الرئيسيات للغابات في كثير من الظروف. ويشاركن في الغالب في استغلال وتجهيز المنتجات الحرجية غير الخشبية، ولديهن مهارات ومعارف محددة لإدارة وإنتاج هذه المنتجات. ويسهمن إسهاما كبيرا في المحافظة على الغابات لأن حياتهن وحياة أسرهن تعتمد عليها. ولذلك فإن المشاركة الكاملة للمرأة أمر جوهري في الجهود الرامية إلى تعزيز الإدارة المستدامة للغابات وزيادة تدفق الفوائد المستمدة من الأنشطة الحرجية إلى المجتمعات المحلية التي تنتمي إليها. وبينما تؤدي المرأة هذا الدور الهام في الإدارة المستدامة للغابات، فإن لها حقوقا محدودة للغاية في الغابات نفسها التي تستخدمها وتعني بها. وكثيرا ما تتجاهل حقوق الملكية تجاهها تماما في الحالات التي يُعترف فيها بحقوق الاستفادة من الغابات ومنتجاتها بصورة عادلة. وهذا الافتقار إلى الحيازة الآمنة لا يساعد على تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية القائمة على الغابات ولا على تحقيق التنمية المستدامة بصفة عامة. والنساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية مستبعدات من عملية صنع القرار، ويفتقرن إلى المعلومات والموارد اللازمة لتحسين نوعية عملهن وزيادة الفوائد التي يدرها. وهن في كثير من الحالات محرومات من نصيبهن من الدخل والتمثيل في المناصب القيادية.

٢٦ - وبوسع العلم والتكنولوجيا الإسهام في تطبيق هذه المبادئ العامة بفعالية عن طريق ما يلي:

- تحليل أسباب الكوارث الطبيعية وتنفيذ تدابير التصدي للأخطار الناجمة عنها بالنسبة للغابات والأنشطة البشرية، بما في ذلك أخطار الحرائق والتلوث والآفات والأمراض وأنواع الأحياء الدخيلة الغازية
- إدماج الخبرات والبحوث العلمية في السياسات والبرامج المتعلقة بالغابات، من أجل مواصلة تعزيز الإدارة المستدامة للغابات
- تعزيز القدرات والإمكانات في مجال تدوين المعارف التقليدية وتكييفها لأغراض الإدارة والحفظ المستدامين للغابات والاستخدام المستدام لمواردها الجينية
- تعزيز وتيسير الاستفادة من التكنولوجيا الملائمة والسليمة بيئيا والمبتكرة ونقلها، والمهارات المقابلة ذات الصلة بالإدارة المستدامة للغابات وبالتجهيز الفعال

وذي القيمة المضافة لمنتجات الغابات، لا سيما إلى البلدان النامية، لصالح المجتمعات المحلية ومجتمعات السكان الأصليين.

٢٧ - وكذلك تسهم الغابات والعاملون في الصناعات الحرجية أكبر إسهام في التنمية المستدامة القائمة على الغابات عندما تُحترم أدنى معايير العمل والمعايير الاجتماعية، وعندما لا تتدهور أوضاع العمل بسبب التعاقد من الباطن والضغط الرامية إلى الاستعاضة عن العمالة الآمنة بالعمل بعض الوقت والعمل الموسمي، وعندما تتعزز الإنتاجية باستمرار عن طريق الاستثمار المناسب في التدريب.

### ثالثاً - الاستنتاجات

٢٨ - يتأثر المجتمع المدني، وعلى وجه الخصوص السكان البالغ عددهم بليوناً ونصف بليون شخص الذين يعتمدون مباشرة على الغابات، تأثراً بالغاً من الاستخدام وإساءة الاستخدام الحاليين للغابات. وقد أظهر المجتمع المدني أنه يملك قدرات هائلة على حماية الغابات حماية فعالة وتحسين سبل المعيشة بواسطة الأنشطة الاقتصادية القائمة على الغابات، عندما تتحقق الشروط المسبقة اللازمة، بما في ذلك الاعتراف بحقوق حيازة الأراضي الحرجية واحترامها، وإتاحة الوصول إلى الأسواق وتقاسم الفوائد على أساس عادل، وتخصيص استثمارات كبيرة للتعليم والتدريب وتدابير بناء القدرات الأخرى، وقيام الجمعيات والشبكات الفعالة. وقد أثبت المجتمع المدني على نحو متكرر قدرته على إدارة الغابات بطريقة تفي بالغرضين كليهما. وثمة حاجة ملحة في جميع البلدان إلى التعرف على ما هو موجود من أمثلة لمشاركة المجتمع المدني في الجهود الإنمائية التي تجمع بين حماية الغابات وتحسين سبل المعيشة القائمة على الغابات، وتعزيز تلك الأمثلة وتوسيع نطاقها، والشروع بصورة عاجلة في كفالة ترسيخ الشروط المسبقة.

### رابعاً - التوصيات

#### الحاجة إلى التعجيل

٢٩ - تحث الفئات الرئيسية الحكومات على جميع المستويات على اتخاذ إجراءات فورية لوقف التدمير المفزع للغابات في أرجاء العالم. ويجب أن تتصدى هذه الإجراءات للأسباب الجذرية لإزالة الغابات وتدهورها، وكذلك للحاجة إلى إعادة تكييف التدفقات المالية وخفض الاستهلاك غير المستدام. وينبغي أن تشمل الإجراءات ذات الأولوية ما يلي:

(أ) الاعتراف بحقوق المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية والأسر من صغار الملاك في الموارد وتعزيز تلك الحقوق؛

(ب) الاستثمار في القدرات على صعيد المجتمع المحلي والجمعيات، مع التركيز بوجه خاص على التثقيف والتدريب في مجال إدارة الغابات والأعمال التجارية، لكفالة مشاركة المجتمعات المحلية في جميع جوانب صنع القرارات المتعلقة بإدارة الموارد، الأمر الذي ينهي الهيمنة الحالية للوكالات الحكومية والشركات الخاصة والمنظمات المانحة والمنظمات الدولية غير الحكومية.

الاعتراف التام بقيمة الغابات ومنتجاتها والعمل الحرجي

٣٠ - فيما يتعلق بالاعتراف التام بقيمة الغابات ومنتجاتها والعمل الحرجي:

(أ) دعم مؤسسات البحث والتطوير المحلية في جهودها لحصر الموارد من أجل توفير أساس علمي لتعويض مقدمي الخدمات البيئية الحرجية، بمن فيهم المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية وصغار الملاك؛

(ب) تحديد حجم العائدات الاقتصادية والعمالة الفعلية والمحتملة على طول سلسلة الإمداد بالمنتجات الحرجية والأخشاب، بما في ذلك المنتجات الحرجية غير الخشبية والخدمات البيئية، مع المراعاة التامة للأسواق غير الرسمية والاستخدام الكفائي؛

(ج) تعميق المعرفة بأثر الغابات على القطاعات الأخرى، لا سيما فيما يتعلق بتنظيم تدفقات المياه وغيرها من الخدمات التي تسهم في تحقيق الأمن الغذائي وإمدادات مياه الشرب؛ ووضع برامج تثقيف الجمهور من أجل زيادة وعي السكان خارج الغابات بمدى اعتمادهم على الغابات وبأهمية حماية الغابات من الاستخدامات المنافسة للأراضي، بما في ذلك المشاريع الزراعية الكبيرة، ومزارع الوقود الأحفوري، والتوسع التجاري والصناعي، والنمو الحضري؛

(د) زيادة الوعي بالغابات ودورها في حفظ التنوع البيولوجي والتخفيف من حدة تغير المناخ.

حقوق المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية وصغار الملاك في تأمين حيازة الأراضي والغابات

٣١ - فيما يتعلق بحقوق المجتمعات المحلية والشعوب الأصلية وصغار الملاك في تأمين حيازة الأراضي والغابات:

(أ) تنفيذ جميع إجراءات التقليل من إزالة الغابات وتدهورها بطريقة تحترم تماما الصكوك الدولية المعترف بها لحقوق الإنسان من قبيل إعلان الأمم المتحدة بشأن حقوق الشعوب الأصلية؛

(ب) تُحث الحكومات، في المناطق التي يجري فيها قطع الأشجار دون موافقة مسيقة تامة ومستنيرة، كما هو الحال في جزيرة يامدينا، على وقف تدمير ما تبقى من الغابات الطبيعية، وسحب شركات قطع الأشجار، وبذل جهود معززة عموماً لإنهاء عمليات الاستيلاء على الأراضي في العالم النامي؛

(ج) تُحث الحكومات على التعاون مع الشعوب الأصلية والجمعيات الحرجية التابعة للمجتمعات الأصلية والأسر من أجل تعزيز حقوق الحياة. ويجب أن تعترف هذه الإجراءات العاجلة أيضاً بالحقوق العرفية للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية التي تعيش في الغابات وتعتمد عليها، وأن تحترم هذه الحقوق وتدعم إعمالها؛

(د) ينبغي للحكومات، عند قيامها بالإصلاحات المتعلقة بالأراضي والحيازة، أن تولي اهتماماً خاصاً للاعتراف بحقوق الملكية للنساء الريفيات ونساء الشعوب الأصلية وكفالتها.

#### التعليم وبناء القدرات

٣٢ - فيما يتعلق بالتعليم وبناء القدرات:

(أ) تلبية احتياجات جميع الفئات الرئيسية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة في الغابات إلى التدريب على المهارات والتعليم، وإعطاء الأولوية لتطوير القدرات اللازمة لكفالة تولي المجتمعات المحلية بالفعل إدارة الغابات على نحو يحول السلطة لسكان الغابات والنساء بصورة خاصة؛

(ب) تعزيز المهارات والقدرات من أجل زيادة ورفع قيمة دخل العاملين في الغابات وغيرهم من الجهات الفاعلة في هذا القطاع؛

(ج) تعزيز قدرة العلماء ومؤسسات البحوث في البلدان النامية والبلدان المحرومة اقتصادياً على المشاركة بفعالية في المبادرات والأنشطة المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا، دعماً للمنتدى الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتديات والعمليات الدولية الأخرى المعنية بالغابات؛

(د) إضافة مناظير جديدة فيما يتعلق بالمساهمة الهائلة للغابات في الاقتصاد الأخضر إلى المناهج الدراسية لنيل الشهادات، من أجل تزويد أخصائيي الغابات في المستقبل بالمهارات والإتقان التقني اللازمين للمساهمة الكاملة في مستقبل أكثر استدامة؛

(هـ) التعاون مع الجمعيات المعنية بالغابات التابعة للمجتمعات المحلية والأسر من أجل تحسين نوعية الخدمات التعليمية المتعلقة بإدارة الغابات والمشاريع التجارية الحرجية.

#### البحوث

٣٣ - فيما يتعلق بالبحوث:

(أ) تعزيز نظم المعارف التقليدية المتصلة بالغابات في المجتمعات المحلية، والجمع بينها وبين التكنولوجيات الحديثة المناسبة من أجل الارتقاء بسبل المعيشة وتحسين الصحة وتعزيز الأمن الغذائي؛

(ب) تيسير اكتساب المعارف العلمية السليمة وتطوير وتكييف التكنولوجيا الحرجية المراعية للبيئة التي تسهم في الإدارة المستدامة للغابات والتنمية الاقتصادية؛

(ج) تعزيز البحث والتطوير في مجال الغابات في جميع المناطق، لا سيما في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك عن طريق المنظمات والمؤسسات ومراكز الامتياز ذات الصلة، فضلا عن الشبكات العالمية والإقليمية ودون الإقليمية؛ والسعي لتكوين كتلة حرجية من الخبرات في مختلف المجالات ذات الصلة على الصعيد الإقليمي.

#### التعاون والشراكات

٣٤ - فيما يتعلق بالتعاون والشراكات:

(أ) تعزيز التعاون الدولي في المجالين التقني والعلمي من أجل تحسين نظم المعارف الحرجية؛ وتعزيز الآليات التي تحسن تبادل المعلومات والتجارب عن طريق المؤسسات والعمليات والشبكات الدولية والإقليمية والوطنية الملائمة؛ وتعزيز الشبكات الإقليمية ودون الإقليمية مع إيلاء اهتمام خاص لتحسين قدرتها وفعاليتها في القيام بدور الوسيط في تأمين التمويل للتعاون بين البلدان في مجال البحوث الإقليمية التي تتناول الغابات والمسائل المتصلة بها؛

(ب) دعم تطوير قواعد البيانات الإقليمية ومراكز تبادل المعلومات والأدلة، من أجل تيسير التدفقات الفعالة للمعلومات على جميع مستويات صنع القرار، وحفظ الموارد واستخدامها؛

(ج) إنشاء برنامج للمبادرات والمشاريع العالمية للشباب في مجال الغابات يشارك في إطاره الشبان في أرجاء العالم في مشاريع الكربون القائمة على غرس الغابات وإعادة غرسها، دعماً للجهود العالمية الرامية إلى استصلاح الأراضي المتدهورة وحفظ الغابات القائمة، الأمر الذي سيسهم بشكل مباشر في التغلب على الفقر والجوع؛

(د) تعزيز التعاون دون الإقليمي والإقليمي، بتيسير من الشبكات الإقليمية أو دون الإقليمية، على وضع وتنفيذ المشاريع الرامية إلى تعزيز الإدارة المستدامة للغابات عن طريق تجميع الموارد والقدرات، في شراكة مع المؤسسات الدولية والمنظمات الأعضاء في الشراكة التعاونية المعنية بالغابات؛ ودعم المبادرات والبرامج دون الإقليمية والإقليمية للتصدي لمشاكل وقضايا الغابات التي يشمل نطاقها عدة بلدان وتمتد عبر الحدود، مثل قضايا الرهج والأنواع الغازية؛

(هـ) دعم تطوير نهج شاملة لعدة قطاعات على الصعيدين الوطني ودون الوطني لتبادل المعارف والدروس المستفادة بشأن التحديات التي تواجه الإدارة المستدامة للغابات والسياسات المتعلقة بالغابات وتحديد مجالات التعاون؛

(و) تبسيط نظم الحوكمة من أجل التقليل من الازدواجية والإنفاق غير الضروري على المتطلبات الإجرائية، الناجمة عن وجود هياكل حوكمة متعددة على مختلف المستويات؛

(ز) حث الوكالات المانحة على تبسيط إجراءات تقديم طلبات التمويل، سعياً لتخفيض تكاليف المعاملات دون الإخلال بالجودة التقنية؛

(ح) استكشاف الفرص الناشئة لإقامة أنواع جديدة من الشراكات تتجاوز الشراكات التقليدية بين القطاعين العام والخاص، مثل الشراكات بين النقابات العمالية والمجتمع المحلي وبين الشركات والمجتمع المحلي؛

(ط) تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في سياق المبادرات المعززة لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الأحراج وتدهور الغابات في البلدان النامية؛

(ي) تشجيع الأفراد والجمعيات الذين لهم صلات بجميع الفئات الرئيسية على المشاركة في انتهاز جميع الفرص السائحة للتأثير على دور الغابات في عالم المستقبل؛

(ك) تعزيز مشاركة الشباب والنساء في الاقتصادات القائمة على الغابات وتوعية جيل الشباب بأهمية القطاع الحرجي؛ وينبغي للحكومات وجميع الجهات الفاعلة في المجتمع المدني الاعتراف بعمل المرأة ومعارفها واحتياجاتها الخاصة، وإشراكها ضمن الشركاء الرئيسيين في جميع المسائل المتعلقة بالإدارة المستدامة للغابات والتنمية الاقتصادية القائمة على الغابات؛

(ل) بناء الشبكات وإدماج الإجراءات المتعلقة بالغابات في سياق التغيرات في مجال الدقة في العمل الحرجي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات (النظام العالمي لتحديد المواقع، GPS في جميع أنحاء العالم.

الاستثمارات والفوائد والمعايير

٣٥ - فيما يتعلق بالاستثمارات والفوائد والمعايير:

(أ) السعي إلى الاستفادة الكاملة من إمكانات إسهام الغابات في التنمية الاقتصادية المستدامة؛ واستكشاف الفرص المتاحة لأصحاب المصلحة، ولا سيما الشركات العاملة في استغلال الموارد الحرجية، لإعادة الاستثمار في أنشطة إدارة الغابات؛

(ب) إنشاء آليات مالية يمكن للشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وصغار الملاك الاستفادة منها؛ وتُشجع الحكومات على إمعان النظر في المبادئ التوجيهية المفصلة الواردة في دليل الاستثمار في الغابات الخاضعة للرقابة المحلية، الذي نشرته منظمة الحوار المتعلق بالغابات؛

(ج) وضع آليات تمويل محددة لصالح النساء، تساعدن على تحسين وتعزيز مشاركتهن في التنمية المستدامة لبلدانهن، عن طريق الإدارة المستدامة للغابات وإنشاء مشاريع حرجية مجتمعية نسائية؛

(د) تيسير هئية بيئة مواتية لاستثمارات القطاع الخاص في مجالي العلوم والسياسات؛

(هـ) دعم نظم إدارة المعلومات وشبكاتهما التي تيسر تدفق المعلومات العلمية بكفاءة وفعالية بين الباحثين ومؤسسات البحوث وصانعي السياسات وممارسي أنشطة الحراجة وأصحاب المشاريع الحرة؛

- (و) الاستفادة الكاملة من إمكانات الغابات فيما يتعلق بتوفير فرص العمل الكريم المراعية للبيئة، بعيدا عن ظروف المهشاشة المرتبطة بالعمل غير النظامي والتعاقد من الباطن والعمل الموسمي؛
- (ز) الاستفادة الكاملة من الفرص الجديدة للاستثمارات وفرص العمل الجديدة في صناعة المنتجات الحرجية غير الخشبية، والأشجار خارج الغابات والخدمات البيئية؛ وكفالة استفادة الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية وصغار الملاك في الغابات من الفرص الناشئة في أسواق الخدمات البيئية؛
- (ح) استكشاف فرص التنمية الاقتصادية الناشئة في المجال متعدد القطاعات الذي يشمل قطاع الغابات والقطاعات ذات الصلة؛
- (ط) الاستفادة التامة من الآليات الطوعية مثل مدونات قواعد السلوك، والمسؤولية الاجتماعية للشركات، ونظم إصدار الشهادات، من أجل إضفاء القيمة المضافة أو تطبيق أقساط التسعير الإضافية على المنتجات الحرجية؛ والأخذ بزمام المبادرة في التصدي للتحديات الجديدة التي تواجهها هذه الصكوك الطوعية؛
- (ي) تشجيع معايير اجتماعية ومعايير عمل دنيا تكون مقبولة في قطاع الغابات والقطاعات ذات الصلة، بحيث يتحقق الاتساق بين القطاعات.